البرلمانات المراعية للمنظور الجندري:

النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) للقضاء على الفقر

فعالية برلمانية ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدورة الـ 68 للجنة وضع المرأة

12 آذار/مارس 2024، مقر الأمم المتحدة، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك

المذكرة التوضيحية وجدول الأعمال

مقدمة

لا يزال الفقر يشكل تحدياً مستمراً، ويؤثر على الملايين في جميع أنحاء العالم ويديم دورات عدم المساواة عبر الأجيال مع تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وتبين الإحصاءات العالمية أن واحدة من كل 10 نساء تعيش في فقر مدقع (10.3 في المئة) .إذا استمرت الاتجاهات الحالية، بحلول العام 2030، فإن ما يقدر بنحو 8٪ من سكان العالم من النساء – 342.4 مليون امرأة وفتاة سيعشن تحت خط الفقر.

ويسهم استمرار المعايير التمييزية والقوالب النمطية الجندرية الضارة التي تؤثر على النساء والفتيات بكل تنوعهن في جميع مجالات الحياة في حلقة مفرغة من الاستبعاد والتمييز. وتواجه النساء والفتيات بدورهن عقبات كبيرة في الحصول على الموارد والتعليم والفرص الاقتصادية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، قد تؤدي المؤسسات، بما في ذلك البرلمانات الوطنية، عن غير قصد إلى إدامة الفوارق بين الرجال والنساء إذا لم يتم تصميم إجراءات عملها وسياساتها ونتائجها القانونية بشكل متعمد بحيث تكون شاملة للرجال والنساء ومراعية للمنظور الجندري. ويجب أن تكون البرلمانات مراعية للمنظور الجندري، وتتألف على قدم المساواة من الرجال والنساء، ويجب أن تعمل بطريقة تراعي الفوارق بين الرجال والنساء، وأن تكون قادرة على بحث ومعالجة أوجه عدم المساواة القائمة في القانون وصنع السياسات.

ومن هذا المنطلق، ينظم الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اجتماعهما البرلماني السنوي الدورة الـ 68 للجنة وضع المرأة بشأن الموضوع *البرلمانات المراعية للمنظور الجندري: النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) للقضاء على الفقر.*

معلومات أساسية

لطالما اعترف الإطار المعياري الدولي بأهمية التصدي لفقر المرأة. "المرأة والفقر" هو مجال الاهتمام الحاسم الأول لإعلان ومنهاج عمل بيجين للعام 1995. تقر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن الفقر يحد من وصول المرأة إلى الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمل والاحتياجات الأخرى، وتقر خطة التنمية المستدامة للعام 2030 بأن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وتتشكل تجارب المرأة في مجال الفقر من جملة أمور منها القوانين التمييزية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وانتشار الأعراف الاجتماعية المتحيزة، والقوالب النمطية الجندرية. تشير أحدث البيانات إلى أن ما يقدر بنحو 3.7 مليار امرأة وفتاة يعشن حالياً في بلدان توجد فيها قوانين تمييزية أو تفتقر إلى الحماية الرئيسية. ويمكن ملاحظة الآثار في عدم تكافؤ فرص حصول المرأة على الأراضي والأصول، والتمويل، وصنع القرار. ونتيجة لذلك، في العام 2022، كانت أقل من 61 في المئة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و54 عاماً في القوى العاملة مقارنة بـ 91 في المئة من الرجال.

وتتقاطع تجارب الفقر والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي المرتبطة بنوع الجنس مع العرق، والأصل الإثني، ومركز الهجرة، والعمر، والإعاقة، والدين، والموقع الجغرافي، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية، وتؤدي إلى أشكال من التمييز وعدم المساواة قد تختلف بمرور الوقت ومن مكان إلى آخر.

وعلاوة على ذلك، يتفاقم فقر المرأة في سياق الأزمات المتعددة. ألقت الصدمات العالمية في أعقاب جائحة كوفيد-19 الضوء على اقتصاد الرعاية ووضعت التكلفة غير المرئية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تتحملها النساء بشكل أساسي، في وسط النقاش. كشفت الأبحاث أن النساء يؤدين في المتوسط 2.8 ساعة إضافية من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي يومياً، مما يدفع النساء إلى العيش في فقر ليس فقط من حيث الدخل ولكن أيضاً من

حيث توفر الوقت. وتبين هذه الأدلة الحاسمة أن المرأة لا "تُغفل" ضمنياً، بل يتعمد "دفعها" إلى الفقر بسبب عدم المساواة الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع.

ولتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول العام 2030، يجب أن يكون التقدم في القضاء على الفقر أسرع بـ 26 مرة. وفي هذا السياق، تضطلع البرلمانات بدور حاسم في التصدي للفقر مع معالجة الطابع الجندري لأوجه عدم المساواة. وسيشمل ذلك استخدام إعداد الموازنة المراعية للمنظور الجندري، وتشجيع وضع سياسات فعالة مراعية للمنظور الجندري لصالح الفقراء، ودعم تصميم الخدمات التي تساعد النساء اللائي يعشن في فقر من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والإصلاحات الضريبية لضمان إعادة توزيع الموارد والنمو على نحو أكثر شمولاً.

والبرلمانات هي أيضاً مؤسسات مركزية في تغيير النماذج وضمان القيادة النسائية بفعالية، بما في ذلك قيادة النساء اللاتي يعشن في فقر ونساء الريف ونساء الشعوب الأصلية، على جميع المستويات وعبر القطاعات. إن البرلمانات مدعوة إلى تعزيز النقاش العام المستنير واعتماد سياسات تمكن من تحقيق اقتصادات شاملة للجميع تتسم بالإنصاف بين الرجال والنساء وتضمن عدم إغفال أحد. وفي هذا الصدد، يجب على البرلمانات أن تكفل أن تنظم السياسات الهياكل المراعية للاعتبارات الجندرية والشاملة التي تمثل المجتمع على قدم المساواة بكل تنوعه.

الهدف

إن الاجتماع البرلماني حول *البرلمانات المراعية للمنظور الجندري: النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) للقضاء على الفقر* فرصة لإدخال منظور برلماني في مناقشات الدورة الـ 68 للجنة وضع المرأة من خلال إبراز المشاركة البرلمانية في صياغة التشريعات والسياسات التي تعالج الفقر على وجه التحديد وتكفل أن يؤدي التمويل العام إلى النهوض بتمكين النساء والفتيات. وسيتبادل أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم الملاحظات والممارسات في مجالات التخفيف من حدة الفقر من خلال الموازنة والضرائب المراعية للمنظور الجندري، وإمكانية حصول المرأة على الائتمان والموارد، فضلاً عن التدخلات المستهدفة التي تمكن من إنشاء اقتصادات رعاية وصديقة للبيئة. وسيهدف أيضاً إلى التأكيد على ضرورة وجود برلمانات مراعية للمنظور الجندري وتبادل الممارسات الجيدة في تعزيز بيئات سن القوانين التي تعالج وتصحح التفاوتات بين الرجال والنساء بشكل استباقي.

التاريخ والوقت

سيعقد الاجتماع البرلماني بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة، في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم الثلاثاء 12 آذار/مارس 2024.

وستتوفر الترجمة الفورية بالانجليزية والفرنسية والعربية والاسبانية.

جدول الأعمال

رئيس الجلسة: رئيسة مكتب النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي [سيتم التحديد لاحقاً]

09:45 – 10:00 – وصول الوفود

10:00 – 10:15 – كلمات افتتاحية

- رئيس الاجتماع البرلماني – مقدمة (5 دقائق)
- الكلمات الافتتاحية للاتحاد البرلماني الدولي (5 دقائق)
- الكلمات الافتتاحية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (5 دقائق)

10:15 – 12:00 الجلسة الأولى: إعطاء الأولوية للحد من الفقر لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

ستبحث هذه الجلسة كيف يمكن للبرلمانات أن تقود التغيير وتعيد تنشيط عملية صنع السياسات لتلبية احتياجات النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر، والتأكد من أن التشريعات والسياسات في قطاعي الاقتصاد والمالية عادلة وشاملة، ولا تحافظ على الفقر أو تديمه أو تؤدي إلى تفاقمه. وسينظر في الأسباب الجذرية الكامنة وراء فقر المرأة، مثل الأعراف والممارسات التمييزية.

بعد العروض التقديمية، سيتم إجراء مناقشة خاضعة للإشراف ستدعو المشاركين لمناقشة الأسئلة التوجيهية التالية:

- ما هي الممارسات الجيدة في عكس القوانين التمييزية ومعالجة عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) التي تؤدي إلى الفقر؟
- ما هي التشريعات والسياسات التي ينبغي للبرلمانات أن توليها الأولوية للحد من الفقر؟ كيف يمكن للجان أو المجموعات البرلمانية دعم هذه الجهود؟
- ما هي الممارسات الجيدة في استخدام الأنظمة الضريبية للمساعدة في القضاء على عدم المساواة؟
- ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تمكن النساء من الوصول إلى نهج أكثر استدامة للحصول على التمويل والائتمان؟

13:00 – 12:00 الجزء الخاص: إعداد الموازنة المراعية للجندر: أداة للحد من الفقر

ستوفر هذه الجلسة لأعضاء البرلمانات منصة لتبادل المعلومات والممارسات والدروس المستفادة في تصميم وتنفيذ إعداد الموازنة المراعية للجندر في بلدانهم. سيكون التحدث متاحاً لسلسلة من المداخلات لمدة 3 دقائق من قبل أعضاء البرلمانات تليها أسئلة وأجوبة بين المشاركين.

15:00 – 13:00 استراحة الغداء

16:30 – 15:00 الجلسة الثانية: المؤسسات المراعية للمنظور الجندري تكسر دائرة الفقر

ستبحث هذه الجلسة كيف يمكن للبرلمانات معالجة فقر المرأة من خلال وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في قلب تشكيلها وهياكلها التنظيمية والوظيفية. وستعمل الجلسة أيضاً على تحديد السبل لضمان اتخاذ قرارات شاملة كمفتاح لتحديد أولويات احتياجات ومصالح الجميع، وعدم إغفال أحد. وبعد عرض الدليل المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن وضع القوانين المراعية للمنظور الجندري، سيتم التركيز بشكل خاص على الاحتياجات التي قد تحتاجها المؤسسات البرلمانية لتكون قادرة على تقديم تشريعات وسياسات أكثر استجابة للمنظور الجندري.

بعد العروض التقديمية، سيتم إجراء مناقشة خاضعة للإشراف ستدعو المشاركين للرد على الأسئلة التوجيهية التالية:

- كيف يمكن للبرلمانات تطوير إطار سياسي يراعي الفوارق بين الجنسين، وتفويض وآليات لتعزيز عملية صنع السياسات المراعية للفوارق بين الرجال والنساء داخل البرلمانات؟
- بما أن البرلمانات ملتزمة بوضع الفئات السكانية الضعيفة في مركز المهام البرلمانية المتعلقة بالتشريع والرقابة وتخصيص الموارد والتمثيل، فما هي التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها لضمان مراعاة وجهات نظر وتجارب الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً من النساء والفتيات، بما في ذلك الفقراء والريفيين؟ وهل يتم دمج مجموعات السكان الأصليين بنشاط في هذه الوظائف؟
- ما هي القدرات والموارد التي تفتقدها البرلمانات لتكون قادرة على تقديم تشريعات وسياسات أكثر مراعاةً للجندر؟
- كيف يمكن للبرلمانات إقامة شراكات مع المنظمات الخارجية، بما في ذلك المجتمع المدني والحركات الشعبية، لتعزيز فعاليتها في معالجة عدم المساواة بين الرجال والنساء والفقر؟

17:00 – 16:30 الختام والكلمات الختامية

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

Gender-sensitive parliaments: Advancing gender equality to end poverty

A parliamentary event organized by the Inter-Parliamentary Union and UN-Women at the 68th Session of the Commission on the Status of Women

12 March 2024, UN Headquarters, ECOSOC Chamber, New York

CONCEPT NOTE AND AGENDA

Introduction

Poverty remains an enduring challenge, affecting millions worldwide and perpetuating cycles of inequality across generations with women and girls being disproportionately affected. As global statistics show, one in every 10 women lives in extreme poverty (10.3%).[1] If current trends continue, by 2030, an estimated 8% of the world's female population – 342.4 million women and girls will live below the poverty line.[2]

The persistence of discriminatory norms and harmful gender stereotypes affecting women and girls in all their diversity across every area of life contribute to a vicious cycle of exclusion and discrimination. In turn, women and girls face substantive barriers to accessing resources, education and sustainable economic opportunities.

Meanwhile, institutions, including national parliaments, may inadvertently perpetuate gender disparities if their work processes, policy and legal outcomes are not intentionally designed to be gender-inclusive and gender-responsive. Parliaments must be gender-sensitive institutions, composed equally of men and women, must run in a gender-responsive way, and be able to detect and redress existing inequalities in law and policy-making.

With this in mind, the IPU and UN-Women are organizing their annual Parliamentary Meeting on the occasion of the 68th session of the Commission on the Status of Women (CSW 68) on the theme *Gender-sensitive parliaments: Advancing gender equality to end poverty*.

Background

The importance of addressing women's poverty has been long recognized in the international normative framework. "Women and Poverty" is the first critical area of concern of the 1995 Beijing Declaration and Platform for Action. The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW Convention) recognizes that poverty limits women's access to food, health, education, training, and opportunities for employment and other needs, and the 2030 Agenda for Sustainable Development recognizes the eradication of poverty as the greatest global challenge, indispensable for the achievement of sustainable development.

Women's experiences of poverty are shaped by, among other, discriminatory laws, lack of economic opportunities, pervasiveness of biased social norms and gender stereotypes. The most recent data points to an estimated 3.7 billion women and girls currently living in countries where discriminatory laws are in place or key protections are lacking.[3] The effects can be seen in women's unequal access to land and assets, finance

[1] UN-Women and UN-DESA, *The Gender Snapshot 2023* (US, 2023): bit.ly/gender-snapshot-2023.
[2] Ibid.
[3] Jeni Klugman and Beatrice Duncan, *Shaping the law for women and girls: Experiences and lessons from UN Women's interventions (2015-2020)* (UN-Women, US 2022): www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/shaping-the-law-for-women-and-girls#:~:text=The%20most%20recent%20data%20available,and%20laws%2C%20yet%20gaps%20remain.

and decision-making. As a result, in 2022, less than 61% of women aged 25 to 54 were in the labour force compared to 91% of men.[4]

Such experiences of poverty and socioeconomic exclusion that are related to gender intersect with race, ethnicity, migratory status, age, disability, religion, geographical location, sexual orientation and gender identity, and result in forms of discrimination and inequality that may vary over time and from place to place.

Moreover, women's poverty is intensifying in the context of multiple crises. Global shocks in the aftermath of the COVID-19 pandemic have shed light on the care economy and placed the invisible cost of unpaid care work, primarily borne by women, at the centre of the debate. Research revealed that women perform on average 2.8 more hours of unpaid care and domestic work per day,[5] pushing women to live in poverty not only in terms of income but also of availability of time. This crucial evidence shows that women are not tacitly "left behind", but rather deliberately being "pushed behind" into poverty by structural inequities in the economy and society.

To reach the no-poverty goal by 2030, progress on eradicating poverty needs to be 26 times faster.[6] In this context, parliaments have a crucial role to play in tackling poverty while addressing the gendered nature of inequalities. This would include utilizing gender-responsive budgeting, promoting the development of effective gender-responsive pro-poor policies and supporting the design of services helping women living in poverty through investments in social infrastructure and tax reforms to ensure a more inclusive redistribution of resources and growth.

Parliaments are also central institutions in shifting paradigms and effectively ensuring women's leadership, including that of women in poverty and of rural and indigenous women, at all levels and across sectors. Parliaments are called upon to foster informed public debate and adopt policies that enable inclusive economies that are gender equitable and that ensure no one is left behind. In this respect, parliaments must ensure policies regulate gender-sensitive and inclusive structures that represent society equally in all its diversity.

Objective

The Parliamentary Meeting on *Gender-sensitive parliaments: Advancing gender equality to end poverty* will provide an opportunity to bring a parliamentary perspective into the CSW68 discussions by showcasing parliamentary engagement in formulating legislation and policies that specifically address poverty and ensure public financing advances the empowerment of women and girls. Members of parliament from around the world will share observations and practices in the areas of poverty alleviation through gender responsive budgeting and taxation, access to credit and resources for women, as well as targeted interventions that enable the creation of caring and green economies. It will also aim to underline the imperative of having gender-sensitive parliaments and of sharing good practices in fostering law-making environments that proactively address and rectify gender disparities.

Date and time

The parliamentary meeting will be held in person on United Nations Headquarters' premises, in the ECOSOC Chamber on Tuesday, 12 March 2024.

Interpretation will be provided in English, French, Arabic and Spanish.

[4] UN-Women and UN-DESA, *The Gender Snapshot 2023* (US, 2023): bit.ly/gender-snapshot-2023.
[5] Ibid.
[6] Ibid.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

Agenda

Chair: President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians [TBC]

09:45 – 10:00 Arrival of delegates

10:00 – 10:15 Opening remarks

- Chair of the Parliamentary Meeting – introduction (5 minutes)
- IPU opening remarks (5 minutes)
- UN-Women opening remarks (5 minutes)

10:15–12:00 Session 1: Prioritizing poverty reduction to achieve gender equality

This session will explore how parliaments can drive change and reinvigorate policymaking to address the needs of women and girls living in poverty, and ensure that legislation and policies in the economy and finance sectors are equitable and inclusive, and do not maintain, perpetuate or exacerbate poverty. It will look at the underlying gendered root causes of women's poverty, such as discriminatory norms and practices.

Following introductory presentations, a moderated debate will invite participants to discuss the following guiding questions:

- What are the good practices in reversing discriminatory laws and addressing gender inequalities that lead to poverty?
- What legislation and policies should parliaments prioritize to reduce poverty? How can parliamentary committees or groups support these efforts?
- What are the good practices in using tax systems to help eliminate inequalities?
- What measures can be introduced to encourage public-private sector partnerships that enable more sustainable approaches for women to access finance and credit?

12:00–13:00 Special segment: Gender responsive budgeting: A tool for poverty reduction

This session will offer members of parliament a platform for sharing information, practices and lessons learned in designing and implementing gender-responsive budgeting in their respective countries. The floor will be open for a series of 3-minute interventions by MPs followed by a Q and A among participants.

13:00–15:00 Lunch break

15:00–16:30 Session 2: Gender-sensitive institutions breaking the poverty cycle

This session will explore how parliaments can address women's poverty by placing gender equality at the centre of their composition, and organizational and functional structures. The session will also serve to identify ways to ensure inclusive decision-making as a key to prioritizing the needs and interests of everyone, leaving no one behind. Following the presentation of the IPU-UN-Women Handbook *Gender-responsive law-making*, special focus will be placed on the needs that parliamentary institutions may have to be able to deliver more gender-responsive legislation and policies.

Following introductory presentations, a moderated debate will invite participants to respond to the following guiding questions:

- How can parliaments develop a gender-sensitive policy framework, mandate and mechanisms to advance gender-responsive policymaking within parliaments?
- As parliaments have committed to putting vulnerable populations at the centre of parliamentary functions of legislation, oversight, resource allocation and representation, what concrete measures can they take to ensure that the perspectives and experiences of underrepresented groups of women and girls, including poor, rural and indigenous groups are actively incorporated in these functions?
- What capacities and resources are parliaments missing to be able to deliver more gender-responsive legislation and policies?
- How can parliaments forge partnerships with external organizations, including civil society and grassroots movements, to enhance their effectiveness in addressing gender inequalities and poverty?

16:30–17:00 Wrap up and concluding remarks